يخلل مابين الاصابع والذي يليه فقط ذكر ذلك في الروضة واما الغسل فيجب واقتضى كلامه الموافق والشيخ عبد الرحمن في حاشيته وهو الراجح وتسن سنة واذا قلنا لا يجب تخليل الاصابع الرجلين في الوضوء وفي الغسل قلنا بسنيته كما مر ما بين الاصابع فاعلمه في مختصر الوافحه ان يكون من اسفل ابي وخليلهما مختصر وورد في حديث بالمسبحه والخرق بين اصابع اليدين والرجلين مشدده المتصاق اصابع الرجلين في شبه ما بينهما الباطن او الخلاف في غسل الرجلين بعيد الخ يحتمل ان يكون هذا من تتمة المستحب المذكور ويحتمل ان يكون مستحبا اخر يكون البداءة من اسفل مستحبة والبداءة بخنصر اليمنى الخ مستحب اخر ومعناه الطيب الخ لا يخفى انه يصدق بالوجوب والندب والراجح الاول بعض وليدلك الخ التعبير بعسى ليس لرفع توهم شيء فتصده مجرد الايضاح فوق عقب الساق لا وجه لتفسيره العقب مع وجود الفاصل بينه وبينها الرقوة فالعرقوة اعلى من الساق قال الحطاب في حاشيته الى رسالة العقب مؤخر القدم حاذي الارض والرقوب العضله الناتيه من العقب الى الساق قاله الجزولي انتهى فتلك النسبة تؤذن بوجود عقب ليست متعينة بل عدم زيادتها صحيح ايضا وما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب نشاء عن قشق القشق عدم تعود المظاهرة قال في المصباح قشق الرجل قشقا فهو قشق من باب تعب اي لم يتعود المظاهرة وتقشق مثله وغيره ابو عبيد كسوكل فصيح ثم قال واعلم المراد اذا غلبت احدى المظيفتين خصلة تلك الشوق بحاله اي لا حياء لك لا يخفى ان هذا الحرف اذا كان وهما فيكون الامر للندب وان كان شكا او ظنا فيكون الامر للوجوب والظاهر الاول فليس لقوله اذا اذا كان الحكم المذكور متعلقا بتلك المواضع الخفية فينبغي طلبه المباكهة فيه فتبين ان الباء بمعنى فيه لانه اي لان الحكم المتعلق بالشيء انتفى من كونه في مقترن اي بان يكون الصب بعد الحكم او قبل الحكم بعيد متصل بقوله الحكم ان امكنه اي امكنه ان يكون ذلك بيده ويريد ترتيبه لم له مع كونه متمكنا من صب الماء وان كان صحيحا لوجود الغسل بقوله بيده

المتحق

المتحق بالحكم بفعل ذلك اي ما ذكر من عقبه الخ ما ذكر من قوله اي بذلك لانه الاثر كما قال ت في اصطلاح المتقدمين يقع على المرفوع ما النبي صلى الله عليه وسلم شرع لكل الامة قال المصنف وعلى الاعقاب التي لم يصبها الماء كائنا هولاء وغيرهم والاعقاب جمع قلة والمراد الكثرة ويل ويل وادي جهنم اي وكونه منها في قوله من النار تبعيضية والجار والمجرور حال من الضمير في الجر والتقدير فتيل كائنا للاعقاب حالة كونها من النار اي بعض النار ويراد من النار دار العقاب وحينئذ فيحتمل اشارة الى عدم الاتفاق عليه وكانه قال قال بعضهم فعذاب عياض وعلى كلمة تقال لمن وقع في الهلاك وقيل لمن استحق الهلاك وقيل معناها الهلاك تقدير الاعقاب فان قلت اذا كان المعنى على حذف المضاف فما وجه تعميم الصحابي بذلك قلت قال بعضهم انما ناسب العذاب للجميع ان العذاب لصاحبها اما لشدته فيها او لانها اولى معذب ثم انه لا مانع من تخصيص التعذيب بالاعقاب دون غيرها كما خصص التعذيب بغير محل السجود وتجري هذا كله في غير ما ذكر كما ذكر رحمه الله تعالى وان قال الخرشي جاء عن سؤال مقدر تقديره اذا كان هذا لا يختص بها وجه تخصيص المصطفى يلوح قال في المصباح لاح الشيء يلوح بدا اعرابي تظهر جدوني عليها وهو اخر المقدر وهو اشارة الى ان عطف الاخر على الطرف عطف تفسير وح فالعقب والطرف الذي هو الاخر مترادفان وهو ما ذهب اليه الزناتي وعليه فيطلق العقب على طرف الرجل المقدم فقوله من قال انه لا يقال على مقدم الرجل عقب غير ظاهر كما قاله ح وهما الكعبان بالتثنية باعتبار الخبر والمشهور دخولهما في الغسل ولذلك قال بعضهم اغا سكت عن ذلك اكتفاء بما تقدم في اليدين لان الحكم واحد فالمشهور دخولهما في الغسل بن حكيم ابن بشير الاجماع الخ اقول